عليه خرج عن الحد وهو منه لانه من قبيل الاسماء وهو دال على معنى في
نفسه ولكنه مقترن بزمان فلو قطع عن مقترن لخرج لان الضرب لا يدل على
شرب في وقت لانه ان والغبوق يدل على شرب في اخر وكذلك ما
اشبههما من الاسماء فقيل باحد الازمنة الثلثة ليبقى غير مخرج لان
لانه وان اقترن فليس مقترنا باحد الازمنة الثلثة التي هي الماضي
والحاضر والمستقبل فاذا لا يخرج الا المقترن باحدها وهو غير
مقترن باحدها فلا يخرج فيسمى لحدسا لما وقد اورد على هذا الحد
الفعل المضارع من نحو يقوم ويقعد فانه يدل على حدث في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة لكون وضعه مشتركا فيها على المذهب
الصحيح واذا كان الغبوق والصبوح دالا على الحدث لكونه لا
يخلو باحد الازمنة معينا فكذلك ينبغي ان يدخل في هذا الحد
لكونه لا يدل على احد الازمنة معينا واذا دخل في الحد بطل
كونه حدا لما ليس من الحد وردية **والجواب**
عن ذلك بعد تسليم كونه مشتركا انه مقترن باحد الازمنة الثلثة
على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا
دالا على احد الازمنة الثلثة ابدا والتبادر عما حصل عند السامع
لكون اللفظ يطلق على حدها تارة وعلى الاخر اخرى لا ينا

عين موضوع لاحدها على الغبوق والصبوح فانه لم يوضع وضعا دالا على احد الازمنة
لا طوعا ولا باشتراك فيتلزم ان لا يكون في الدلالة على احد الازمنة كذا لا يقوم ولا يقعد
فوجب دخول باب الغبوق والصبوح وخروج باب المضارع واشكل من هذا
الاعتراض اسم الفاعل في مثل قولك زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه الدلالة
على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة فليصح حد ضارب
عن الحد لانه دال على احد الازمنة وان كانت دلالته مشتركة ○
والجواب عن ذلك ان ضاربا موضوع لمعنى من غير زمان ○
في اصل وضعه وانما عرض فيه دلالته على الزمان في بعض ما وقعه بديل
قولك زيد ضارب فلا دلالة لضارب على زمن البتة ولو كان موضوعا
للزمان لم ينفك عنه كالاسفك للفعل عن الدلالة على الزمان لما كان
في اصل وضعه دالا على الزمان واذا ثبت ان وضعه في الاصل لمعنى
من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ولا اثر لما عرض فيه على غير
العامل الا ترى ان قولك ان قام زيد قمت احكم عليه بكونه فعلا ماضيا
لما كان ذلك وضعه في الاصل وان كان المعنى في المحل الاستقبال
وذلك عارض فيه بدخول قرينة الشرط وكذلك قولك لم يضرب على العكس
فقد ثبت ان ضاربا داخل في حد الاسم وان ضحك فيه دلالة على الزمان
وغارضه واشكل من هذا عتق وبتر وبتس وبغل التحق وخبث هذا